ازمة هجرة الثروة البشرية والمالية العربية الى الخارج

د.توفيق المراياتي*

ان مصدر هاجسنا العربي في مستقبل ثروتنا الوطنية مزدوج. فمن جهة نجد بعض العوامل الدولية التي تقع خارج السيطرة العربية المباشرة، ومن جهة اخرى نجد العوامل الداخلية العربية (القطرية والقومية)، وهي بطبيعة الحال قابلة ولكن بصعوبة كبيرة للمعالجة، علماً ان معرفة الاسباب الحقيقية للهجرة تساعد على وضع ستراتيجية واقعية فاعلة للتعامل معها واستثمارها وتجنب عودة المشكلة مرة اخرى.

العوامل الداخلية

قبل الخوض في بحث العوامل الداخلية لهجرة الكفاءات لابد من الاطلاع على مفهوم الكفاءة. ان الكفاءة العلمية المهاجرة يجب ان تتميز بحصولها على شهادة جامعية عالية معترف بها مع استثمار تلك الشهادة في عمل وظيفي كالجامعات والمؤسسات العلمية والصانع والشركات وغيرها وفيما يخص ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية الى الخارج، لابد من التأكيد على خطورة هذه الظاهرة وضرورة ايجاد السبل الكفيلة بالحد منها بصورة جدية. ان الضرر الذي تلحقه الهجرة في برامج التنمية الاقتصادية في الدول العربية يتمثل في تلكؤ وعدم الدقة في تنفيذ مثل هذه البرامج. ان هجرة العقول المفكرة تعني انتقال اهم رأس مال اقتصادي للبلد، الا وهو الرأسمال البشري المثقف، وفي الوقت الذي استفادت منه اكثر من الدول الغربية من امكانيات هذه العقول لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية الى الامام، استنزفت الدول العربية من كفاءة مثل هذه العقول، وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الغربية على استقطاب العقول المفكرة لم تبذل الدول العربية إلا الجهد القليل لجذب عقولها المفكرة والاستفادة من ابداعاتها التي فقدتها.

ان المشكلة الحقيقية لهجرة العقول المفكرة تتمثل في استقرار العلماء المهاجرين في مواطنهم الجديدة وعدم رجوعهم الى اوطانهم الاصلية بعد حصولهم على الخبرات العلمية والممارسات المتقنة عن طريق التحاقهم في جامعات ومؤسسات ومستشفيات ومصانع الدول الغربية. وبذلك تصبح الهجرة خسارة كمية وكارثة اقتصادية وتنمية فادحة على الدول العربية، ومما لا شك فيه ان نظام العولمة الحالي شجع كثير أعلى انتقال وهجرة العقول المفكرة من دول العالم الثالث الى الدول الغربية الصناعية عن طريق توفير العروض المالية المغرية وتسهيلات الاقامة والسكن والحصول على تأشيرات الدخول وغيرها من المغريات التي تحفز على الانتقال من الدول العربية الى الدول الصناعية المتقدمة.

وفيما يخص القطر العراقي فان ظاهرة هجرة العقول المفكرة العراقية تعد ظاهرة فريدة ومتميزة في العقود الاخيرة من القرن العشرين، ويجب دراسة هذه الظاهرة بطريقة مغايرة للدراسات الاخرى كونها ظاهرة اجبارية وليست طوعية. وعموماً لم يشهد تاريخ العراق لحديث موجات نزوح جماعية كتلك التي عانها على مدى ثلاثة عقود ابتداءً من استيلاء النظام البعثي المقبور على البلد عام 1968 وقد بلغ عدد النازحين من العراق خلال هذه الفترة اكثر من ثلاثة ملايين شخص، علماً بانه لا يمكن عدهم جميعاً من العقول المفكرة.

ويمكن ارجاع اسباب الهجرة العراقية الى الخارج الى ثلاثة اسباب رئيسة، هي الاسباب السياسية والاسباب الاقتصادية والاسباب العلمية. وتعتبر الاسباب السياسية من الاسباب الرئيسة للهجرة الاجبارية خلال عقد السبعينيات وما بعده، برغم التحسن النسبي الذي طرأ على الاوضاع الاقتصادية خلال هذا العقد نتيجة تزايد اسعار النفط. لقد غالت السلطة الدكتاتورية الباغية مصادرة الحريات الشخصية والسياسية واتبعت سياسة البطش والتقتيل والتهجير الجماعي وبقسوة ضد كل من يقف في طريقها، مما اضطر مئات الآلاف ممن تتعارض افكارهم مع افكار النظام الى مغادرة العراق بحثاً عن فرص عمل لهم ولعوائلهم اسلم لهم من الناحية الامنية. وفي الوقت الذي كانت تهتم فيه دول عديدة بعلمائها ومفكريها فان الجامعات العراقية ومؤسسات البحث العلمي شهدت خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين حملة اعتقالات واسعة في اوساط العلماء والاساتذة بسبب رفضهم المساهمة في مشروع تطوير الاسلحة الفتاكة. لقد هاجرت ثلاكات العلمية العراقية وباعداد تتجاوز عشرات الآلاف الى دول العالم بسبب العامل السياسي اولاً ولعدم وجود استراتيجية علمية واضحة للعالم يمكن بواسطتها دفع عملية التقدم العلمي والحضاري والاجتماعي في العراق نحو الامام.

وقد استغلت السلطة في منتصف السبعينيات زيادة حجم العوائد النفطية للوصول الى عدة اهداف اهمها العمل على زيادة الانفاق العام بشكل عشوائي لتحقيق اغراض حزبية دعائية ضيقة عن طريق وضع (الخطة الاقتصادية الانفجارية) بعيداً عن المعالجات الجذرية لاسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلد. وقد تسبب تنفيذ هذه الخطة باضرار اقتصادية كثيرة اهمها ظهور حالة التضخم بشكل حاد في الاقتصادي العراقي بسبب عدم وجود القدرة الاستيعابية في الاقتصاد العراقي لمثل هذا الانفاق الهائل. وقد افقت هذه السياسة سياسة تهيئة الشعب العراقي نفسياً واقتصادياً بطرح كميات هائلة من السلع الاستهلاكية والعمرة لغرض زجه في لحرب ضد ايران وقد خلفت هذه الحرب مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعوقين، ومن بينهم العديد من ثلاكات العلمية من العسكريين والمدنيين.

اما الاسباب الاقتصادية فكانت ثانوية ولم تكن السبب الرئيس للهجرة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين فقد شهد الاقتصاد العراقي تطورات اقتصادية ايجابية نتيجة زيادة العوائد النفطية. لذلك لم تكن الهجرة خلال هذه الفترة لاسباب اقتصادية ولكنها تمت بسبب الظروف السياسية الحرجة التي مر بها العراق والتي اشرنا اليها آنفاً، وفي بداية العقد الاخير من القرن الماضي بدأت تظهر الازمات الاقتصادية بشكل ملموس في الاقتصاد العراقي، تمثلت في ارتفاع معدلات الاسعار للسلع والخدمات وانخفاض القوة الشرائية نتيجة النقص الحاد في جانب عرض السلع مما ادى الى بروز ظاهرة الاسواق السوداء في المجتمع العراقي، وبدأ المواطن يعاني وبشكل كبير تدهور الحالة الاقتصادية، حيث اصبح اغلبية افراد المجتمع العراقي يعيشون على ما يقدمه لهم برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء من مواد غذائية بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق. هذه الازمة الاقتصادية كانت نتيجة الانفاق الهائل على الاغراض العسكرية والذي تسبب في ظهور عجز كبير في الميزانية العامة هذا الوضع الاقتصادي المتردي كان وراء تفاقم الهجرة العراقية الى الخارج بحثاً عن فرص عمل مناسبة.

واخيراً فان السبب العلمي ادى ايضاً دوراً في هجرة الثلاكات العلمية الى خارج العراق، حيث لم تكن تعي المؤسسات السياسية والحزبية اهمية قدرات الكفاءات والثلاكات العلمية في التقنية الحديثة لتطوير البنية التحتية للبلد وتطوير الخبرات العلمية في الجامعات ومراكز البحوث الجامعية، وانما انصب جل اهتمامها على الناحية السياسية للقيام ببرامج التطوير والتصنيع العسكري في اقتناء التقنية العسكرية الجاهزة من الدول الصناعية. كما انه توجيه الابحاث العلمية نحو تطوير التقنية العسكرية و اصحلة الدمار الشامل التي كان هدفها الاساس المحافظة على سلامة واستمرار بقاء النظام في الحكم. كما انه تبوءه فئة مقربة من الازلام النظام السابق من مراكز ادارية واقتصادية بل علمية ايضاً ليس على اساس الكفاءة والمؤهلات العلمية وانما حسب انتمائها للحزب او نزحة قربتها من رأس النظام المهزوم. وهذا الامر شكل حالة نفور لدى الثلاكات العلمية العاملة فيها الى تفضيل الهجرة الى الخارج بدلاً من قبولها هذه الاهانة العلمية.

وتداعى المستوى العلمي في الجامعات العراقية في منتصف الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب تدخل السياسة في النظام التعليمي لجامعي وتعيين الاساتذة والعمداء ورؤساء الاقسام على اساس الانتماء الحزبي بدلاً من الكفاء العلمية. ان الذي يعيش في اجواء الارهاب لا يمكن ان يبدع بما يفيد المجتمع، ويبدأ بالتطلع في الحصول على عمل تسوده الاجواء العلمية خارج بلده. ان هذا الكم الهائل من العقول العراقية التي انتشرت في دول الغرب يعد خسارة فادحة للعراق الذي تفكك خلال اكثر من ثلاثة عقود من الزمن نتيجة للسياسات والحروب الفاشلة التي قام بها نظام عشائري متخلف.

وقد بذلت الحكومة العراقية عدة محاولات لاستقطاب الثلاكات العلمية وتشجيعها على العودة لوطنها وذلك بسبب النقص الكبير في عدد الثلاكات العلمية ونزوح ملاكات جديدة الى الخارج، فاصدرت الحكومة العراقية قانون (ذوي الكفاءات العلمية) رقم 154 لسنة 1975، غير ان هذا القانون برغم الحفزات المالية والعينية العديدة لعدم وجود البنية التحتية المناسبة للبحث العلمي التي تلبي طموحات الباحث العلمي وبسبب تدخل السياسة في تحصول على منصب وظيفي، كما ان عدم وضع ستراتيجية واضحة للعالم وبسبب الطبيعة الشرسة للنظام القائم آنذاك ساعدت على فشل القانون المذكور حتى ان العدد القليل من الكفاءات التي عادت الى القطر سرعان ما غادرت العراق للاسباب التي ذكرت اعلاه.

ومن دراسة اسباب هجرة العقول المفكرة العراقية على مدى ثلاثة عقود ياتي العقول وفقد هذا النزف المستمر للملاكات العراقية. ومن اهمها ضمن هذا الاطار تحديد الاهداف ووضع الاستراتيجية المتعلقة بالتعامل واستثمار هذه العقول.

ويستلزم بلوغ الاهداف ووضع الاستراتيجية المتعلقة بالتعامل واستثمار هذه العقول. ويستلزم بلوغ الاهداف المرجوة رسم خطط استراتيجية على المدى القصير والبعيد تركز فيها على الطرق والآليات الفعالة حول افضل السبل لاستثمار قدرات الامة العراقية في الهجر عن طريق استثمارها عن بعد. وهذا الخيار هو الحقيقة البديلة لاستثمار هذه العقول بعد فشل معظم الدول العربية في استقطاب الكفاءات كما ان الكثير من العقول المهاجرة لا ترغب في ترك مقر عملها في مؤسسات الدول الغربية والعودة الى اوطانهم الاصلية بسبب استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي في اوطان الجديدة.

العوامل الدولية

ان ارتفاع تصدير النفط هو المسؤول بصفة رئيسة عن ظاهرة تراكم الاموال العربية في الخارج. ان القدرة الاستيعابية للعائدات النفطية في الوطن العربي لا تتلاءم حالياً وحجم الاموال المتدفقة سواء على الصعيد القطري او على صعيد العمل العربي المشترك. ان اسباب هذا التباين اصبحت معروفة لدى الجميع فالمعرقيل الادارية لاستثمار وانتقال الاموال العربية ما تزال كبيرة، كما ان الاجهزة الادارية العربية والتشريعات المعمول بها ما تزال تقف حجر عثرة امام ضرورة تزايد النشاط الاستثماري المحلي، لذلك تتجه الاموال النفطية بشكل واسع نحو اسواق المال وفرص الاستثمار في الدول المتقدمة. والمخرج الوحيد لهذه الحالة الشاذة، بانتظار توسيع القدرة الاستيعابية المحلية، هو تخفيض معدلات تصدير النفط الى الخارج حتى تتناسب هذه المعدلات مع القدرة الاستيعابية المحلية للعائدات النفطية. ولا شك عند جميع المسؤولين العرب ان النفط العربي ثروة ناضبة يتحتم الحفاظ عليها بدلاً من تبديدها مقابل ارصدة مالية تذوب تحت فعل التضخم وتقلب اسعار العملات الاجنبية و مقابل استثمارات في العقارات او الاسهم الاجنبية قد تتعرض يوماً ما الى اجراءات تأميم او تجميد او تقييد.

لكن تخفيض تصدير النفط من شأنه ان يزيد الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية سوءاً ومن شأنه ايضاً ان يرفع اسعار النفط مجدداً ويخلق حالة من العداء لخطر تجاه الدول العربية المصدرة للنفط، لهذه الاسباب تستمر هذه الدول بامداد الدول الغربية بما تحتاجه من طاقة لانتفاء ضرور ما يمكن ان يحدث دولياً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري، في حال تعديل معدلات تصدير الطاقة لجعلها تتناسب مع القدرة الاستيعابية المحقيقية للاقطار العربية. وبطبيعة الحال ان استثمار هذا الوضع يتناقض تماماً مع مقتضيات حماية الثروة العربية.

كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار ما يصيب والاستثمارات العربية في الدول الاجنبية من تآكل جراء زيادة معدلات التضخم وتذبذب اسعار العملات الدولية الرئيسية.. ولما كان النظام النقدي العالمي قد فقد قاعدته الذهبية فان قيمة اي تراكم من السيولة الدولية له يعد يرتبط بأي قيمة حقيقية، وكما هو معروف، لا تملك الدول النفطية بصورة عامة وبلدان الاوبك بصورة خاصة كميات كبيرة من الذهب. ومع ارتفاع سعر الذهب تتمتع البلدان الصناعية بزيادة هائلة في قيمة المحتوى الذهبي لموجوداتها، بينما بلدان الاوبك المضطرة للاحتفاظ بكميات ضخمة من الدولارات الامريكية تتحمل خسائر فادحة.

ان تراكم الفوائض المالية داخل النظام النقدي العالمي لا يمثل فرصة حقيقية جيدة. حيث ان تبادل اصول عينية بكميات محدودة، مقابل اصول مالية ذات قيمة متذبذبة ومعدل مردود اقل من تناقص القوة الشرائية لمثل هذه الاصول، لا يمثل باي حال فرصة جيدة، انما هو يمثل خسارة صافية في الثروة القومية للبلدان المصدرة للنفط.

واضافة الى هذا فان تركيز هذه الاصول المالية في عدد قليل من البلدان الصناعية سواء كودائع او استثمارات في المجال العقاري، للحد من تناقص قيمة الاصول الاجنبية، التي تشكل قيداً شديدة الوطأة، فهو يربط، اقتصادياً وسياسياً، مصير البلدان المصدرة للنفط بمصير البلدان الصناعية المستوردة، بينما لا يوجد اي توازن من اي نوع بين قوة الاول وقوة الاخرة. وفي حالة تناقض المصلحة السياسية والاقتصادية مع دولة او عدد من الدول المستوردة فان هذا التراكم من الاصول المالية وتركيزه يمكن ان يثبت كونه اشد القيود قسوة. ولا شك ان هذا القيد يمارس فعلياً في العلاقات بين البلدان الغربية والبلدان العربية المصدرة للنفط.

ولا بديل لدى بعض بلدان اوبك من تراكم الاصول المالية الاجنبية، بالنظر الى احتياجات البلدان الصناعية من الطاقة وارتفاع سعر النفط من ناحية، وغياب تنمية اقتصادية متكاملة من الصعيد الاقليمي من ناحية اخرى. فقد كان من شأن هذه التنمية الاقليمية المتكاملة ان تتيح استخدام الثروة النفطية اقليمياً، وان تبلغ هكذا الحد الاقصى لتأثيره، بدلاً من اعادة تصدير ناتج هذه الثروة الى البلدان الصناعية في صورة اصول مالية ليست لها قيمة حقيقية ثابتة وينبع انعدام التكامل الاقتصادي الاقليمي من حالة التخلف في المنطقة التي تحيط ببلدان الاوبك باسرها. حتى ليبدو استثمار الارصدة بالعملات الاجنبية في العالم الصناعي اكثر اماناً. خاصة انه ينظر الى البلدان الغربية في هذا السياق على انها اوثق مصدر للتكنولوجيا الحديثة وللسلع الاستهلاكية الاكثر تقدماً. ويسهم هذا الوضع في تثبيت حالة التبعية التي تميز البلدان الاقل نمواً، هو بالطبع مصدر له تأثير محبط للغاية على عدم التنمية الصناعية ذات الاهتمام الداخلي وهي تنمية لا يمكن ان تنجح الا اذا كانت مندمجة في اطار اقليمي.

*باحث اكاديمي عراقي

قضايا وموضوعات
ذات أولوية تشكل إطاراً لندوات متخصّصة يعقدها إتحاد رجال الاعمال العراقيين

بغداد / المدى

قال رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين السيد راغب رضا بليبل، ان القطاع الخاص في العراق ظل يواجه على مدى سنوات طوال من حكمه العهد البائد محاولات التهميش والتدمير القصود للامكانيات التي يمتلكها والقدرات التي يتمتع بها، في وقت دفع بالعديد من الرموز والازلام الى واجهة الصدارة ونفخ بصورتهم ليكونوا بديلاً عن القطاع الخاص الحقيقي، الامر الذي اسهم في تعميق الاختلالات وبروز تراكم الكثير من المشاكل والتعطلات على مستوى الوحدات الانتاجية كل على حدة، او القطاعات الاقتصادية او الاقتصاد الكلي.

واضاف بأنه ازاء هذا الواقع، فقد وجد اتحاد رجال الاعمال العراقيين ان الضرورة تدعو لبحث هذه المشكلات وتأشير طبيعة وحجم تأثيراتها الممتدة على القطاع الخاص العراقي الذي من المتوقع ان يتعاظم دوره في خضم التحولات الانتقالية المهدة لاقتصاد السوق، فيما تقف العضلات الناشئة حالياً دون ذلك، وهذا بالذات يتطلب صياغة المعالجات اللازمة على وفق مقتضيات الواقع الراهن والآفاق المستقبلية المحتملة.

واوضح السيد راغب بليبل، ان الاتحاد تدارس القضايا والموضوعات ذات الاولوية المرجحة في هذا السياق، واعد برنامجاً موسعاً يغطي الفصلين الثاني والثالث من عام 2004، حيث تم تشخيص ستة محاور لتكون اطار أندوات شهرية متخصصة على وفق ما يلي:

- التمويل ودوره في نهوض القطاع الخاص العراقي.
- الضرائب والرسوم والسياسات السليمة لادارتها في ظل اقتصاد السوق.
- سبل تفعيل الاستثمار الاجنبي.. وصياغة الآلية اللائمة.
- قواعد المنافسة الصحيحة في اقتصاد السوق، وبشكل خاص بين الصناعة والتجارة.
- صناعة السياحة والخدمات وآفاق تطورها في الاقتصاد العراقي.
- الزراعة العراقية ومتطلبات نهوضها لدعم الصناعة والتجارة.

وقد اعتمدت التدابير والاجراءات التحضيرية الضرورية اللازمة لانجاح هذه الندوات والتوصل من خلالها الى المعالجات التوافقية مع المتطورات الجارية و المستقبلية، ومن بينها اعداد الدراسات واوراق العمل، ودعوة الخبراء والمتخصصين من داخل العراق وخارجه للمساهمة في اغناء مناقشاتها ونتائجها، وتوطيد التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث والوزارات والدوائر العراقية، ومؤسسات التحويل والخبرة العربية والدولية.

قضايا واحداث

انخفاض واردات اليابان من النفط 12.6٪ في شباط

قالت وزارة المالية اليابانية ان حجم واردات اليابان من النفط الخام انخفض في شباط الماضي بنسبة 12.6 في المئة وفق بيانات الكمارك الاولية مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وقالت الوزارة ان حجم الواردات بلغ 127 مليون برميل في الشهر الماضي تصل قيمتها نحو مليارين ونصف المليار وتشمل تكاليف الشحن والتأمين وذلك بانخفاض نسبة 19.2 في المئة عنها قبل عام وذلك بفضل ارتفاع الدين في الفترة الاخيرة مقابل الدولار.

وأضافت الوزارة ان قوة الين تقلل من قيمة السلع المشتراة من الاسواق العالمية بالدولار مثل النفط الخام. وفي شباط بلغ متوسط سعر العملة اليابانية 106.03 ين مقابل الدولار بالمقارنة مع 119.26 ين قبل عام.

وقال متحدث باسم الوزارة ان الانخفاض الذي شهدته الواردات النفطية في شباط يرجع الى زيادة غير عادية في حجم الواردات في الشهر نفسه من عام 2003 بسبب المخاوف التي سبقت الحرب على العراق وتوقف مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء عن العمل.

قالت صحيفة (نيكي) ان خمسة بنوك يابانية من بينهم البنك الياباني للتعاون الدولي ستقدم قرضاً بقيمة 1.2 مليار دولار لشركة النفط الايرانية المملوكة للدولة وفق اتفاق تم التوقيع عليه مؤخراً.

واوضحت الصحيفة ان الاتفاق يقضي بأن تقوم البنوك بدفع القرض للشركة خلال الاعوام التسعة المقبلة مقابل ان تقوم ايران بزيادة صادرتها النفطية لليابان، لا سيما عند اندلاع الازمات والكوارث في منطقة الشرق الاوسط.

ويرى المراقبون هنا ان الاتفاق سيساعد اليابان في تأمين وتوفير مصادر طاقة جديدة لتسيير الحياة اليومية لمواطنيها.

ويرى المراقبون هنا ان الاتفاق سيساعد اليابان في تأمين وتوفير مصادر طاقة جديدة لتسيير الحياة اليومية لمواطنيها.

وتأتي ايران في المرتبة الثالثة بعد الامارات والسعودية في قائمة المصدرين للنفط الخام الى اليابان.

تقرير دولي

بسبب قواعد العبور عبر أراضيها
النمسا تقيم دعوى قضائية ضد الإتحاد الأوروبي

فينا ـ د.ب.أ:

اقامت النمسا دعوى قضائية جديدة ضد الاتحاد الاوروبي بسبب الخلاف القديم بينهما بشأن قواعد العبور بأراضي الدول الاعضاء في الاتحاد وقالت الخلاف القديم بينهما بشأن قواعد العبور بأراضي لدول الاعضاء في الاتحاد.

وقالت متحدثة باسم هوبرت جوربا ش نائب للستار ووزير البنية الاساسية النمساوي ان النمسا تقدمت بشكوى الى محكمة العدل الاوروبية ضد القرار الذي تتخذه الاتحاد الاوروبي لتنظيم عبور الشاحنات عبر حدود الدول الاعضاء وفقاً لنظام (النقاط البيئية) رغم المعارضة النمساوية.

ويعني قرار الاتحاد الاوروبي كل الشاحنات الحديثة من القيود وهو ما يعني عبورها الاراضي النمساوية دون الالتزام بالقواعد البيئية التي تطبقها النمسا، كمستويات التلوث وانضواء المسموح بها بالاضافة الى عدد الشاحنات المسموح بعبورها.

وترفض النمسا تطبيق القرار الاوروبي. ولذلك فإنه لا يوجد اي قيود على الطرق السريعة في النمسا منذ انتهاء الاتفاقية القديمة للعبور بين الاتحاد الاوروبي والنمسا في 31 كانون الاول الماضي بعد تطبيقها لمدة 12 عاماً. ويتهم الجانب النمساوي القرار الاوروبي (غير المناسب) بانتهاك اتفاق عام 1997 الذي يقضي بتقليص اعوام السامة من الشاحنات بنسبة ستين في المئة خلال الاثني عشر عاماً.

وتؤكد المنظمات المناهضة لعبور الشاحنات في اقليم تيرول النمساوي ان اعوادم زادت بنسبة 18 في المئة منذ العام 1991، وتهمت المفوضية الاوروبية بانتهاك (واضح تماماً) للاتفاق.